

كوت ماري عراق  
داد كاي بالاي ليكلمادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

تتلخص المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فزرون محمد السلي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندی وعهود صالح التميمسي وميخائيل شمشون أفسن كوركيس وحسين أبو أئمن المأثولين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التمييز – المدعى – / سامران بدل الهادي وقوله المحامي عامر شلجاء كافي .  
التمييز عليه – المدعى عليه – / رئيس الهيئة العامة للسياسة / إضافة لوظيفته .

### الاعتاد /

ادعى المدعي (التمييز) أمام محكمة القضاء الإداري ان المدعى عليه/إضافة لوظيفته سبق ان منحه اجازة بيع المشروعات الحكومية استناداً للمادة التاسعة من قانون هيئة السياحة رقم (١٤) لسنة ١٩٩٦ وقد تم تجديدها (الاجازة) كل سنةً ولغاية عام ٢٠٠٩. الا ان المدعى عليه/إضافة لوظيفته امتنع عن تجديدها لسنة ٢٠١٠ رغم مزاعمته الكثيرة وأقرها بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٥. وجرت المرافعة حضورياً وظناً وبعد ان استضت المحكمة لسي طلبات المدعى ودفوع وكيل المدعى عليه فاد اجلت الدعوى الى يوم ٢٠١١/١٢/٢ لتسفيق وبالتاريخ المذكور حضر وكيل المدعى عليه ولم يحضر المدعى او من يمثله وطلب وكيل المدعى عليه ابطال الدعوى فقررت المحكمة ابطالها ولعدم فحاحة وكيل المدعى بالقرار المذكور طعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بعريضته التمييزية المدفوع عنها الرسم بتاريخ ٢٠١٢/١/٢ طلباً لفضه للأجواب الواردة فيها .

### القرار :

لدى تطبيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم مسرّج الصفة القانونية المنصوص عليها في المادة (١/٢١٦) من قانون المرافعات المدنية البالغة (٧) سبعة أيام وان قرار ابطال الدعوى صدر في ٢٠١١/١٢/٢ وقدم الطعن التمييزي ودفوع الرسم عليه في ٢٠١٢/١/٢. وحيث ان المدعى المعينة لمراجعة طرق الطعن بالانكسار والقرارات ختمية بتاريخ على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن وفقاً للمادة (١٧١) من القانون الف المذكور.

كويتي عراقي  
داد كاي بالاي ليتيحمادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
العدد: ١١/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

وعليه قرر رد التعيين التمييزي شكلاً وتعميل المعمل رسم التعميل ومصدر القرار  
بالتفان في ٢٠١٢/١/٢٩.

منحت المحمود  
رئيس المحكمة الاتحادية العليا

٣. المصادق عليه